النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الاجرامية

م.م. زياد ناظم جاسم
جامعة الانبار - رئاسة جامعة الانبار

المقدمة

لم تكن دراسة أسباب السلوك الإجرامي حديثة العهد بل إن رجال العلم والفكر اهتموا بدراسة هذه الأسباب منذ زمن بعيد إلا ان هذه الدراسة لم تتبلور بالطابع العلمي إلا في القرن الثامن عشر فقد كان الاعتقاد السائد قديماً لدى البشر أن مرتكب الجريمة يتصف بنفس منحرفة نتيجة عيوب خُلُقية وجسمية، أما في القرون الوسطى فقد ساد الاعتقاد بأن الجريمة هو وجود أرواح شريرة تتقمص وتتلبس الانسان فتدفعه الى الجريمة لتتحول هذه النظرة وتتطور على أنها قدر محتوم لا يستطيع الفرد ان يفر منه وبذلك لا مجال لتلمس أسباب الجريمة في المجتمع أو حتى في الفرد نفسه (المجرم) إلا أنه مع تقدم الفكر الفلسفي وتطوره اخذ البحث عن أسباب الجريمة بعداً آخر استمر حتى العصور الحديثة، فقد ظهرت دراسات متفرقة للبحث عن أسباب الجريمة لكنها كانت تفتقر إلى الطابع العلمي إلا أنه مع ظهور الثورة الفكرية العلمية والحضارية بدأ البحث والاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي أسلوباً علمياً تجريبياً فقد بدأ اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنفس والقانون بدراسة الظاهرة الإجرامية وتحليلها مما أدى بالتالي الى نشوء علم مستقل هو علم الإجرام الذي تفرع بدوره إلى ثلاثة فروع علمية تدرس الظاهرة الإجرامية هي:

١- علم الأنثروبولوجيا الجنائية والذي يُعنى بدراسة المظاهر العضوية والنفسية للإنسان المجرم.
٢- علم النفس الجنائي، وهو الذي يدرس الأحوال النفسية للمجرمين كمستوى ذكائهم وانفعالاتهم لغرض تحديد العوامل النفسية التي يعزى إليها سبب حدوث الجريمة، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى القول بأن هذا العلم هو جزء من العلم الأول (الأنثروبولوجيا الجنائية)[١].
٣- علم الاجتماع الجنائي وهو العلم الذي يتولى دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية أو كما عرفه الأستاذ فيري بأنه حالة الجريمة وحالة الدفاع الاجتماعي ضدها[٢].

كما اهتم العلماء في مختلف الاختصاصات العلمية بايجاد الوسائل العلمية والتكنلوجيا اللازمة لرصد الجريمة وتتبع آثارها وصولاً إلى الكشف عنها.
لهذا نجد تعدد النظريات التي طُرحت بشأن تفسير الظاهرة الإجرامية فهي ظاهرة فردية وظاهرة اجتماعية في وقت واحد والحقيقة ان للظاهرة الإجرامية وجهين وجهاً اجتماعياً تبدو فيه الجريمة ظاهرة اجتماعية ووجهاً فردياً تبدو فيه الجريمة ظاهرة فردية تتمثل بالإنسان المجرم وعليه وسوف نبحث أهم النظريات العلمية في تفسير الظاهرة الإجرامية وذلك ضمن ثلاثة مباحث.

خصص المبحث الأول لتفسير الجريمة على أنها ظاهرة فردية تتخذ طابعاً بيولوجياً و نفسياً والمبحث الثاني يفسر الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية تبحث في الوسط الاجتماعي للمجرم (البيئة الاجتماعية).
أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه أهم النظريات التي اعتمدت على شخصية المجرم كوحدة واحدة تعتمد على مقومات بيولوجية واجتماعية ونفسية (التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية).

المبحث الأول
التفسير الفردي للظاهرة الإجرامية

يهتم هذا التقسيم من النظريات على العوامل الفردية الذاتية عند تفسيره لمسألة السلوك الإجرامي فهو يعلل السلوك الإجرامي لدى الأفراد لأسباب ذاتية نفسية شخصية ومن جملة تلك النظريات العلمية التي فسرت الجريمة على أنها ظاهرة فردية نظرية لومبروزو (التفسير البيولوجي) ونظرية فرويد (التفسير النفسي) وسوف نتطرق لكل من هاتين النظريتين في مطلب مستقل.

المطلب الأول
نظرية لومبروزو (نظرية التفسير البيولوجي)

عمل الاستاذ سيزاري لومبروزو (١٨٣٥ – ١٩٠٩) في بداية حياته طبيباً في الجيش الإيطالي ثم عين بعدها أستاذاً للطب الشرعي والعقلي في جامعة بافيا ثم في جامعة تورينو وبحكم ما يمتلكه لومبروزو من روح تأملية ومراقبته للسلوك المنحرف للجنود بحكم عمله في الجيش قام بوضع أساس فكرته عن السلوك الإجرامي من خلال دراسته العضوية للمجرمين ووضع خلاصة بحوثه العلمية في مؤلفه (الإنسان المجرم) ومن خلال

مراقبته للجنود الأشرار لاحظ عليهم بعض المميزات كالوشم والرسوم القبيحة التي كانوا يحدثونها على أجسامهم[٣].

حيث لاحظ من خلال تشريحه لجثث الكثيرين من هؤلاء المجرمين بوجود عيوب في تكوينهم الجسماني وشذوذ في الجمجمة وبهذا انتهى لومبروزو إلى القول بأن المجرم يتميز بملامح عضوية خاصة ومظاهر جسمانية (تكوينية) شاذة يرتد بها إلى عصر ما قبل التاريخ وأن الإنسان المجرم وحش بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ ومن بين هذه الخصائص صغر الجمجمة وعدم انتظامها والطول المفرط في الذراعين وكثرة غضون الوجه واستعمال اليد اليسرى وضخامة الكفين والشذوذ في تركيب الإنسان الى جانب عدم الحساسية في الشعور بالألم وميله إلى الوشم وعدم الحياء فضلاً عن كثافة الشعر وضخامة الأنف[٤].

إلا أن هذه الأفكار التي تبناها لومبروزو لم يكتب لها النجاح أمام الانتقادات اللاذعة التي وجهت لها مما اضطرته إلى تعديل رأيه بصدد قابلية العامل الوراثي في تحقيق الجريمة بمفرده لكنه غلب هذا العامل على غيره من العوامل الإجرامية الأخرى وانتهى بذلك إلى القول بان العلامات الارتدادية تكون موجودة لدى أغلب المجرمين وليس جميعهم كما أنها يمكن أن تكون موجودة لدى غير المجرمين هذا أولاً وثانياً لا يمكن لعامل الوراثة أن يحقق بمفرده الجريمة وإنما ينبغي أن تتظافر معه عوامل أخرى يكتسبها الفرد بعد الولادة[٥].

الا انه ومع هذا التخفيف الذي تبناه لومبروزو فقد هوجمت نظريته وتم الرد عليها بأنه من الخطأ اعتبار أفعال الإنسان البدائي إجرامية حسب مفهوم قواعد الاجتماع المعروفة في العصر الحديث وبمقتضى هذه القواعد فإن هذه النظرية قد سقطت من أساسها وظهر خطؤها، لأن لومبروزو لم يدرك بأن القواعد الأخلاقية والمقاييس الاجماعية ليست محدودة في كل زمان ومكان بل تتبدل وتتغير في كل زمن تبعاً لتغير الظروف والأحوال[٦]. ومن بين جملة الانتقادات الأخرى إنه لم يثبت من الناحية العلمية توافر علامات الرجعة أو الارتداد لدى الإنسان ولنأخذ مثالاً حياً سجله القرآن الكريم في سورة المائدة (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۞ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ۞ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ۞ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[٧] لاول جريمة قتل وقعت في التاريخ يمكن من خلالها أن نستدل على نبل الإنسان وطهارته وذلك من خلال.

١- تضحية هابيل بنفسه وإيثاره أن يكون مظلوماً لا ظالماً.
٢- لم يتأصل عامل الفجور في نفس قابيل (القاتل) بل نازعه عامل التقوى حين حضه على التوبة فجعله من النادمين.

ففي كل الأحوال لا يمكن التسليم بأن السلوك الإجرامي يورث وذلك لعدم قابلية الصبغات الوراثية على نقل سلوك إجرامي منحرف من السلف إلى الخلف لأن السلوك لا يمكن أن يورث فهناك من المشاهد التي سجلها التاريخ القديم والحديث تدل على خلاف هذا الرأي وما قصة سيدنا نوح مع ابنه (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ۞ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ۞ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ۞ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۞ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ۞ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۞ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[٨] وكذلك المحاورة التي جرت بين إبراهيم عليه السلام مع والده (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً۞ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً۞ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً۞ يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً۞ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً۞ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً۞ قَالَ سَلامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً۞ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيّاً۞ فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلّاً جَعَلْنَا نَبِيّاً۞ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيّاً)[٩]. فلو كان السلوك ينتقل بالوراثة لانتقل من نبي الله نوح عليه السلام لابنه العاصي الكافر او العكس لانتقلت من الاب المشرك الى ولده نبي الله ابراهيم الخليل عليه السلام.

المطلب الثاني
التفسير النفسي للسلوك الاجرامي

يتضمن التفكير النفسي العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير للسلوك الإجرامي إلا أن الطابع الغالب على هذا الاتجاه كان لنظرية العالم النمساوي سيكموند فرويد (١٨٥٦ – ١٩٣٩) العالم والطبيب الذي اهتم بدراسة الأعصاب اتصف بالذكاء الشديد الذي دلت عليه براعته الفائقة في عرض أفكاره واستنتاجاته وأثرت أفكاره وما زالت تؤثر في نفوس عدد كبير جداً من العلماء والباحثين في نطاق واسع ودافعوا عنها بكل قوة

كما تعرضت للنقد والتجريح ومن بين أهم مؤلفاته التي اشتهر بها (مدخل إلى التحليل النفسي) و (نظرية الأحلام)، (أفكار لازمنة الحرب والموت) و (الاضطراب النفسي في الحياة اليومية) و (القلق والذات والغرائز) و (عسر الحضارة) وغيرها من المؤلفات الأخرى[١٠].

يتفق العالم فرويد مع المدرسة الإيطالية التي تبناها لومبروزو في ارجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية إلا أنه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية.

وللوقوف على حقيقة نظرية التحليل النفسي لا بد من ذكر التحليل الذي قام به فرويد للنفس الإنسانية والذي قسمه إلى ثلاث مراتب والتي من خلالها يمكننا التعرف على نظريته[١١].

المرتبة الأولى – الذات الدنيا – النفس ذات الشهوة ويرمز لها بالرمز ID هذه المرتبة من النفس تمثل الجانب الشهواني الذي يضم الغرائز والأحاسيس والنزعات الفطرية الموروثة من الإنسان البدائي الأول وهذه الذات بما تتضمنه من ميول ورغبات كالرغبة في الانتقام وتعذيب الخصوم والاعتداء والأفعال الجنسية المحرمة التي لا تتوافق مع النظام المتطور وقيمه في الحياة المدنية المعاصرة لذلك فإن الإنسان المعاصر يبقيها مكبوتة في أعماق النفس بحكم عوامل التربية الأخلاقية التي تتطلب منه الخضوع لقيم ومعايير المجتمع السائدة.

وتظهر هذه الغرائز كلما تهيأت لها ظروف وأحوال ملائمة فيكون ظهورها أما ظهوراً صريحاً أو ظهوراً مقنعاً وذلك بحثاً عن فرصة ذاتية للإشباع.

المرتبة الثانية – الذات – النفس – وتسمى أيضاً بالذات الشعورية أو الحسية ويرمز لها بالرمز EGO وهي تجسد الجانب الواعي الذي ينسجم مع الواقع والعقل وتتمثل وظيفة هذه المرتبة من النفس بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة وبين متطلبات البيئة الخارجية من المثل العليا والقيم والاخلاق والعادات والتقاليد من جهة أخرى، فهي إذن بمثابة الكابح بالنسبة إلى المرتبة الأولى، لحملها على التعبير عن نزعاتها بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع ما تأمر به الذات العليا والتي سوف يأتي الكلام عنها.

وشبه فرويد الذات بالفارس ويشبه الذات الدنيا بالفرس الجامح، فمهمة الفارس كبح جماح الفرس والسيطرة عليها وإلا انساق معها نحو الأخطار والأهوال.

وعليه فإن فشل الذات في وظيفتها يؤدي إلى انفلات شهوات النفس البدائية من مكانها بما يتعارض تماماً مع تلك القيم أو يؤدي الى التسامي بالنشاط الغريزي عن طريق الإبقاء عليه مكبوتاً فيما وراء الشعور.

المرتبة الثالثة – الذات العليا – الذات المثالية ويرمز لها بالرمز (Super EGO) وهذه الذات تمثل ضمير الإنسان وهو الجانب المثالي الذي تتجسد فيه المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية ويكون عمل هذه المرتبة (الذات العليا) باتجاهين:

الاتجاه الأول – يمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (الذات الدنيا) عن الانفلات من مقتضيات البيئة الخارجية.

الاتجاه الثاني – يقوم بمد الذات (النفس) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة في ردع وكبح جماح المرتبة الأولى من النفس.

فضلاً عن هذين الاتجاهين هناك اتجاه ثالث تتكفل به الذات العليا وهو مراقبة الذات (النفس) في أداء وظيفتها ومحاسبتها عند أي تقصير في أداء هذه الوظيفة[١٢].

إلا أن هذه الأفكار والاستنتاجات التي توصل إليها العالم فرويد والتي تضمنتها نظريته لم يكتب لها النجاح أمام الانتقادات التي وجهت إليها كونها افتراضات لم تقترن بتأييد علمي فقد اعتبر الإنسان حيواناً بشرياً وأن الذي يتحكم في سلوكه هو الغريزة الجنسية، فهي التي تحرك جميع الأعمال بل إن الروحانيات أساسها هو الجنس فالغريزة الجنسية تفسر كل النمو الإنساني ابتداءاً من الولادة وحتى الوفاة [١٣]. فضلاً على أنه ذهب إلى تعميم بعض الحالات التي قام بفحصها على نتائج أبحاثه متناسياً بذلك قول الذي خلق الإنسان ويعلم ما في أعماق نفسه (لَقَدْ خَلَقْنَا الْأِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) ١٤.

وصفوة القول إن هذه النظرية لم تصمد أمام الانتقادات التي وجهت لها على اعتبار أنها تقوم بنشر الإباحية التي اعتبرها فرويد دواء للنفس الا انها في حقيقتها مرض خبيث يزيل المجتمع ويخرجه عن المجتمع الإنساني الذي وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) [١٥].

المبحث الثاني
التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية

وهنا تطور الفكر الإنساني وظهرت الاتجاهات والنظريات التي تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية وكان من المنادين بهذا الاتجاه العالم الفرنسي أميل دوركاهيم الذي قال بأن الجريمة تقع أساساً بسبب عدم التوافق بين الفرد والمجتمع وأن الجريمة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية مجردة من التجسيدات الفردية فالسلوك الإجرامي سلوك إنساني ينشأ داخل المجتمعات ويرتبط بها وجوداً وعدماً[١٦].

فإذا كنا قد بحثنا في المبحث الأول النظريات الفردية فسنتعرف في هذا المبحث على أهم النظريات الاجتماعية أو البيئية وسوف تقتصر دراستنا على

الموقع الجغرافي بين الريف والمدينة في المطلب الأول وعلى العوامل الاقتصادية في المطلب الثاني.

المطلب الأول
نظرية الموقع الجغرافي

تمر المجتمعات البشرية بمراحل حضارية متفاوتة مما يؤدي إلى اختلاف واضح في نوعية وكمية الأفعال التي تشكل الجريمة وهذا يؤكد لنا بأن لكل مكان ولكل عصر ولكل حضارة معتقداتها وأفكارها وتقاليدها وعاداتها الخاصة بها وكذلك جرائمها.

ففي المدن الكبيرة التي يرتفع فيها مستوى المعيشة وتزداد مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد وتتعقد الأمور وتتعدد العلاقات والرغبات الاجتماعية وتتعارض المصالح يواجه الصغار والكبار الحياة الاجتماعية مما تهيئ لهم الفرص للانحراف.
وقد اهتم العلماء والباحثون في علم الإجرام على أن الجريمة تختلف من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وأن هناك اختلافاً كبيراً وواضحاً في الجريمة التي تقع في المدن إذا ما قرنت بمثلها في المدن الصغيرة أو الريف وقد فسر علماء الاجتماع الجنائي هذا الاختلاف بسبب التفكك الاجتماعي في المناطق الحضارية وضعف الروابط الاجتماعية[١٧].
وخير مثال على ما تقدم التجربة التي عايشها العالم الأمريكي ثورستن سيلين في مجتمعه الأمريكي حيث وجد انخفاضاً كبيراً في حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات الريفية قياساً إلى حجم تلك الظواهر الإجرامية في المجتمعات المتحضرة.
فمجتمع المدينة مجتمع معقد وخليط من اتجاهات متنوعة ومتعددة فضلاً عن أن المدينة بحجم سكانها وضخامة ابنيتها وكبر مساحتها توفر نوعاً ما فرصة لاختفاء المجرمين الأمر الذي يجعله مطمئناً بارتكابه للجريمة أضف إلى ذلك وجود محيط للانحراف كأماكن اللهو والتسلية ورفقاء السوء المنحرفين بعكس حياة الريف الذي تسود فيه روح الألفة والمحبة والتآخي والتسامح، وذلك لقلة عدد السكان الموجودين بمثل هذه المناطق الذي يجعله مجتمعاً متماسكاً وقوياً لأن الفرد في الريف تحكمه عادات الجماعة وتقاليدها التي ينتمي إليها والذي يكون معرفاً لديها الأمر الذي يحول بينه وبين ارتكابه للجريمة[١٨].
ولهذا نجد الجرائم التي ترتكب في الريف هي جرائم بسيطة تكون متأصلة في نفسيته بحكم التقاليد والعادات التي يعيشها كجرائم الثأر والحريق واتلاف المزروعات أو تسميم المواشي والدواب[١٩].
أما في المدن الكبيرة فتتركز التجارة والصناعة والبنوك والمؤسسات العامة والخاصة والشركات والمصانع والمحلات التجارية والصناعية ودور السينما والمسارح والمقاهي والبارات والفنادق فتكون الظروف مهيأة للانحراف في الجريمة نتيجة لتعقد الحياة وارتفاع تكاليف المعيشة وتصارع المصالح والظهور على حساب الآخرين وكثرة جرائم السرقات والاحتيال والاختلاس والرشوة والتزوير وإصدار شيكات بدون رصيد فضلاً عن الجرائم المخلة بالآداب كالزنا والاغتصاب وهتك العرض والإجهاض[٢٠].
على الرغم مما يؤخذ على نظرية الموقع الجغرافي أو ما تسمى بنظرية التفكك الاجتماعي كما اسماها – ثورستن سيلين – إلا أن المميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام لأنها تتفق مع المنطق بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معانٍ سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد وحبه لأبناء مجتمعه ولهذا نجد القرآن الكريم يعظم مبدأ الترابط والتعاون بقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[٢١].
وهذا ما جسده الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه النبوي من خلال ربط المحبة بالإيمان بقوله: (لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه).

المطلب الثاني
العوامل الاقتصادية

إن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في إحداث ظاهرة الجريمة دون أن ينفي ذلك امكانية اشتراك عوامل أخرى معها وهذا ما ذهب إليه كلٌ من الفقيه البلجيكي كتيليه والعالم الفرنسي ميشيل فيري ثم توالت الدراسات التي فسرت أثر العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية فقد ذهب العالم الهولندي وليم بونجيه الى ان الجريمة هي نتاج العوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي وان ضغط هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي على سلوك افراد المجتمع يرتب اثاراً سيئة على ذاك السلوك ومنها الانانية والشعور بالحقد مما يدفع البعض إلى ارتكاب الجريمة فكل فرد يكتسب غرائز اجتماعية ان لاقت ظروفاً اجتماعية صالحة ترسخت في الفرد الغرائز الجيده مما يعني استبعاد الغرائز الفردية المتسمة بالأنانية مما يجعل سلوكه متسماً بالمحبة والسعي لفعل الخير، بينما إذا لاقت ظروفاً سيئة تأكدت لدى الفرد مشاعر الحقد والأنانية ومن ثم تجرف صاحبها نحو الشر والجريمة ويقرر بونجيه في النهاية بأن الظروف الاقتصادية غير الملائمة للنظام الرأسمالي بما تفرزه من ظروف اجتماعية واسعة من شأنها أن تثير الحقد والأنانية لدى الطبقة العاملة ضد طبقة الرأسماليين ومن ثم يندفع بعض أفراد الطبقة العاملة نحو طريق الشر والجريمة تعبيراً عن هذه الغرائز الفردية[٢٢].

وهذا ما ذهب إليه ونشره بونجر في هولندا في أوائل القرن العشرين في مؤلفه (الإجرام والأوضاع الاقتصادية) حيث كشف فيه مثالب النظام الرأسمالي وتحدث عن المنافسة والأجور والأسعار وتقلبات السوق

واستغلال الطبقة العاملة وسيطرة الرأسماليين على وسائل الإعلام وقال: إن سبب انتشار الجرائم في المجتمعات الرأسمالية ما تمارسه الأوضاع الاجتماعية من ضغط على الدوافع الاجتماعية لدى الأفراد فتضعفها في الوقت الذي تشتد فيه الدوافع الفردية حدة وعنفاً وبذلك تتهيأ السبل لارتكاب كثير من الجرائم [٢٣] كما أن هذه النظرية تؤكد على أن دخل الفرد الحقيقي يتأثر تبعاً للوضع الاقتصادي السائد فدخول الأفراد تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض والانعدام فإذا كان دخل الفرد مرتفعاً أو متناسباً مع المستوى المعاشي فإن اشباع الحاجات الفردية يكون سهلاً ومن ثم تقل جرائم السرقة وربما يكون العكس فقد تغري هذه الظروف بعض الأفراد إلى زيادة ثرواتهم بالطرق غير المشروعة فتكثر بذلك جرائم الاحتيال والرشوة وحتى يؤدي الدخل الفائض أحياناً إلى ارتياد الحانات وأماكن اللهو وتناول المشروبات المخدرة والمسكرة وما يتبع ذلك من جرائم. أما إذا كان دخل الفرد منخفضا أو منعدماً بسبب قلة موارده فإن الفرد يوصف بانه فقير وفي هذه الحالة يعجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من متطلبات الحياة[٢٤].

إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات التي وجهت إليها كتركيزها على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي كالسرقة مثلاً او الكسب غير المشروع وكذلك حرصها على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الفرد إلى السلوك الإجرامي معتبرةً الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً وهذا الربط لا يمكن التعويل والاعتماد عليه لأسباب منها[٢٥]:

١- أن الفقر حالة نسبية فمن يكون فقيراً في بلد قد لا ينظر إليه كذلك في بلد آخر.

٢- أن الفقر في الماضي ليس له ذات المفهوم في الوقت الحاضر في المكان الواحد.

٣- يمكن ان تقترف الجريمة من أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون أحياناً المراكز المحترمة فيه.

إذاً يمكن القول بأن الظروف الاجتماعية التي تصاحب الفقر قد يتولد عنها سلوك إجرامي شاذ متى ما توافرت معه عوامل أخرى مؤثرة.

المبحث الثالث

التفسير الشامل للظاهرة الإجرامية

إن النظريات التي ذكرناها كانت من بين أشهر النظريات التي أسست في مجال علم الإجرام وتفسير السلوك الإجرامي إلا أنه مما يؤخذ عليها جميعاً أنها غلب كلاً منها عامل واحد على غيره من العوامل واعتبرته أساساً لارتكاب السلوك الإجرامي إلا أننا في هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أهم الدراسات التي أخذت بالتفسير الفردي والاجتماعي معاً (التفسير الشامل) واعتبرتها أساساً و دافعاً ومكملاً أحدهما للآخر في احداث الظاهرة الإجرامية ومنها نظرية الاستعداد الإجرامي ونظرية التفسير الإسلامي للجريمة.

المطلب الاول

نظرية الاستعداد الإجرامي

يرى الاستاذ والعالم دي توليو أن السلوك الإجرامي لا يمكن تفسيره بارجاعه إلى سبب واحد، كالتكوين البيولوجي أو النفسي أو العامل الاجتماعي أو الاقتصادي كلٌّ على انفراد، بل اتحاد هذه العوامل هو الذي يفسر السلوك الإجرامي. واساس نظرية العالم دي توليو في تفسير السلوك الإجرامي قائمة على فكرة التكوين الإجرامي أي الاستعداد الفطري لارتكاب الجريمة وهو – حسب وجهة نظره – ما يميز المجرم عن غيره من الناس الأسوياء.

فقد ذهب دي توليو إلى تصنيف المجرمين على أساس أن الجريمة هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية (البيولوجية) مع مجموعة من العوامل الخارجية (العوامل الاجتماعية).

وبالنظر إلى أن العوامل الاجتماعية الخارجية أو بصفة عامة متطلبات الحياة الاجتماعية يتعرض لها الكافة ولا تثير مع ذلك النزعة الى الإجرام والاندفاع نحو الجريمة إلا بالنسبة للبعض دون الآخر[٢٦] ولهذا أراد دي توليو أن يجيب على السؤال الآتي: كيف يستجيب للجريمة بعض الأفراد دون البعض الآخر على الرغم من وحدة الظروف الخارجية؟. يجيب دي توليو على ذلك بنظريته وذلك بوجود ميل سابق للإجرام لدى بعض الأفراد نتيجة تكوين خاص للشخصية الفردية واتسامها بصفات نفسية وعضوية خاصة وراثية أو مكتسبة تسمى قوى إفراز الذات الغريزية الطبيعية، وتضعف قوى التحكم الإرادي فيصبح الشخص أكثر استعداداً لارتكاب الجرائم إذا ما توفرت مؤثرات خارجية بسيطة[٢٧].

وان أساس فكرة التكوين الإجرامي كما يقول الدكتور محمد شلال: (إن الاستعداد الفطري (التكوين الإجرامي) كأنه نبتة مصغرة في دور سباتها متى ما تهيأت لها ظروف الإنبات أورقت وكذلك من أودع فيه التكوين الإجرامي فمتى ما تهيأت له الظروف الملائمة فإنها توقظ هذا الاستعداد في نفسه وتتفاعل معه فيؤدي ذلك إلى حدوث خلل في تفكيره يدفعه لارتكاب الجريمة[٢٨] ولذلك يذهب دي توليو إلى أن هناك أفراد لديهم ميل أو استعداد جرمي لا يتوفر لدى الآخرين ويستدل دي توليو على ذلك بالقول: إن محفزاً أو مؤثراً خارجياً واحداً قد يواجه شخصين الا أن ردة فعل كل منهما تختلف عن الآخر فقد يكون وقعه على احدهما شديداً مما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة بينما يتصرف الآخر باتزان ويحجم عن ارتكاب الجريمة فهذه

المؤثرات تكون بمثابة محفزات للنزعة الإجرامية الموجودة أصلاً، وترتبط هذه النزعة لديهم بتكوينهم الجسمي والنفسي الخاص مما يميزهم عن الإنسان العادي وفي ضوء هذا التصور قسم دي توليو الاستعداد الإجرامي من حيث مدى تأثير الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة إلى نوعين الاستعداد الإجرامي العارض والاستعداد الإجرامي الأصيل ويبدو أن القسم الثاني أشد خطراً على المجتمع من القسم الأول (الاستعداد الإجرامي العارض) لأن المجرمين بالأصالة يتسمون بالعود والممارسة واحتراف الإجرام اما القسم الثاني فهو الاستعداد الطارئ أو العارض الذي لم يكن معه المجرم مستعداً لاقتران الجريمة لولا الاستفزازات الخطيرة أو الانفعال الشديد[٢٩] ومع شدة الانتقادات والعيوب التي واجهتها نظرية الاستعداد الإجرامي من حيث مبالغتها في اعتبار تأثير الجانب العاطفي المتمثل في سلوك المجرم وهذا يعني تركيزها على عامل أو جانب واحد كغيره من النظريات السابقة وإهمالها أيضا لجانب المقارنة بين المجرمين والأسوياء إلا أنها نالت رضا الكثير من العلماء فقد تفادت هذه النظرية التطرف الذي عاب غيرها من النظريات وفسرت الجريمة تفسيراً اقرب ما يكون إلى حقيقة الواقع فقد حرص دي توليو على التأكيد بأن شخصية الفرد بكل عناصرها – عضوية ونفسية – تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد إلى الإجرام وهو إلى ذلك لم يجحد عامل البيئة ولم يغفل دوره كعامل أساس للإجرام ولهذا اعتبارنا هذه النظرية بأنها فسرت السلوك الإجرامي تفسيراً شاملاً وكاملاً، لأنها لم تهمل أهمية العوامل الاجتماعية والظروف الخارجية في التأثير على شخصية المجرم وعلى تصرفاته.

المطلب الثاني

التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي

حرص الإسلام منذ فجره الأول على بناء مجتمع سليم يمثل القاعدة الصحيحة في إنشاء دولة الحق والعدل التي جاء لاقامتها، ولما كانت إقامة المجتمع السليم لا تتحقق بدون إعداد اللبنات الأولى فيه وهم الأفراد لذا فقد كان للفرد النصيب الأوفى في مهمة البناء والإعداد حيث كان دائماً مكان الرعاية والاهتمام[٣٠] وهذا ما نلاحظه في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث امتدت دعوته ثلاثاً وعشرين سنة ثلاث عشرة سنة فيها في مكة وهو يقوم ويهذب النفوس ويركز على أمور العقيدة الدينية في المقام الأول لأنها علاقة الإنسان بربه. ولقد كانت هناك أبحاث كثيرة قام بها العلماء في تفسير السلوك الإجرامي من ناحية دينية لكن هذه الأبحاث جاءت بنتائج متناقضة وعلة هذا التناقض في تلك الأبحاث هي التوهم بأن بحث أثر الدين على علم الإجرام يكتفي فيه بإجراء مقارنة بين من ينتمون إلى دين معين أو يعلنون ذلك أو حتى الذين يمارسون بعض الشعائر أو كلها وبين غيرهم من المجرمين فهناك فارق كبير بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس وبين الانتماء لتلك العقيدة. وبعبارة أخرى فإن جوهر الدين لا يتجسد بين كل معتنقيه بنفس القوة أو الدرجة لأن الوازع الديني الصادق الصافي والحقيقي يؤدي إلى طهارة النفس والروح ويبعد الإنسان عن ارتكاب الرذائل ويجعله يصون نفسه وشهوته ولسانه من الانزلاق نحو الجريمة والانحراف، فكلما قوي الإيمان بالنفس الصالحة تأصلت فيها العقيدة وصانت صاحبها من الشر والرذيلة فتبعد صاحبها عن الجريمة، وكلما ضعف الوازع الديني وضعف الإيمان بالله وبكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر انحرف الإنسان وكان أقرب إلى الجريمة دون رادع لا يهمه سوى الوصول إلى شهوته وانتقامه من الغير لحقده وحسده وطمعه وجشعه.

وفي هذا المطلب سوف أسلط الضوء على التربية التي أولها الإسلام للفرد من خلال التربية التي أرساها الرسول صلى الله عليه وسلم وعلمها لأصحابه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

التركيز على الجانب الروحي:

إذا رجعنا الى آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية وجدناها على نوعين منها ما ورد في النظرية القائلة بأن سبب الجريمة يكمن في نفس الإنسان، ومنها ما يدل بظاهره على أن الجريمة تتولد من البيئة والأوضاع الفاسدة. فلا شيء أكبر أثراً في النفس في مرحلة البناء من التركيز على العبادة والطاعة والنوافل، فهي تصل القلب بالله، وتجعله أكبر من المحنة وأعصى على الفتنة، وأثبت على الحق أنها مرحلة العبادة والتبتل وقيام الليل وخير مثال على ذلك ما رواه الإمام أحمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قولها: إن الله افترض قيام الليل في أول سورة المزمل فقام رسول الله عليه وسلم وأصحابه عاماً كاملاً وهم يقومون الليل حتى انتفخت أقدامهم ولم ينزل الله خاتمة هذه السورة اثني عشر شهراً ثم أنزل الله التخفيف في آخر هذه السورة فصار قيام الليل تطوعاً بعد أن كان فرضا٣١ وقيام الليل المفروض في البدء هو بمثابة دورة تدريبية عنيفة على الالتزام والطاعة لأمر الله عز وجل استمر عاماً كاملاً كما وجه القرآن الكريم (يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۞ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۞ نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ۞أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ۞إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً ۞ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئاً وَأَقْوَمُ قِيلاً ۞ إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً) [٣١].

وقيام اللَيل المفروض ليس هدفاً لذاته وما يفعل الله بعذاب عباده من شيء ولكنها التربية الإيمانية على الصلة الوثيقة بالله عز وجل فهو وسيلة للقربى من الله تعالى ووسيلة لذكر الله والتبتل إليه والتوكل عليه. ولهذا نجد أن الشاب المسلم الذي يمضي مراهقته وفتوته هائماً بالعبادة والطاعة مواظباً على تلاوة القرآن، ناصباً قدميه في الليل في طاعة الله، يذكر الله خالياً

فتفيض عيناه، قلبه معلق بالمساجد مستغرق في الأذكار يئز قلبه أزيزاً بالقرآن في جوف الليل كأزيز النحل، طبع القرآن في قلبه وفكره فإنه يكون من الصعوبة بمكان – إن لم يكن مستحيلاً أن ينحرف نحو الجريمة وأن يكون بناؤه هشاً ينهار تحت الضربات الأولى للانزلاق في مهاوي الجريمة.

وإن من شأن هذه التربية الروحية أن تجعل من ضمير الفرد رقيباً دائماً على نفسه بل إن هذه الرقابة تكون أكثر وقعاً من سلطة القانون وبهذا فإن هذه التربية التي ينتج عنها الضمير المستيقظ والقلب السليم تكون حائلاً بينها وبين ارتكاب الجريمة لأن صاحب القلب السليم يكون خالياً من الأمراض المعنوية المتمثلة بالحقد والأنانية والحسد وهذا خير دليل على صفاء النفس وطهارتها لأنه مع صلاح الأنفس تزداد الألفة وتشتد الصلة وتقوى المحبة ومعها يكون الفرد أبعد عن ارتكاب الجريمة.

أما صاحب القلب الحقود والخلق الحسود فإنه لا يحس بالرحمة تجاه أبناء مجتمعه ولا يحمل مشاعر الحب بل على العكس من ذلك فانه يفرح عن شعورهم بالحزن ويحزن بفرحهم وهذا الإنسان لا يمكن أن يتردد في اقتراف السلوك الإجرامي بحق الغير متى ما سنحت له الفرصة لذلك[٣٢].

ونجد لهذه التربية الروحية أمثلة كثيرة في التاريخ الإسلامي تعد شاهداً مشرفاً يتجلى فيه مبدأ الابتعاد عن اقتراف الجريمة ومنها الشخصية التاريخة العمرية (جبار الجاهلية وعملاق الإسلام) والملقب بـ (فاروق الإسلام) أين كان وكيف أصبح. ومن هو الذي دفع المجرم الزاني بأن يعترف ويقر بذنبه طواعية حتى وإن كانت النتيجة المترتبة على هذا الاعتراف فقدان حياته إن الحرص على نيل العقاب في الدنيا والذي من شأنه أن يطهر نفسه في الآخرة فشعور الجاني وإحساسه بأن الذي يناله إنما هو تطبيق لأمر الباري عز وجل وليس للفرد أي دخل فيه هو الذي يفسر حرص الكثير من مرتكبي الجرائم والمعاصي على الإقرار باقتراف جرائمهم ونيل الجزاء المفروض مما يساعد على توبتهم واندماجهم في المجتمع[٣٣].

فالدين الإسلامي الذي جاءنا من وحي الحق تبارك وتعالى لم يكن قد ركز على جانب دون آخر باعتباره من عوامل السلوك الإجرامي فالآيات والروايات السابقة الذكر إن دل اختلافها على شيء فإنما يدل على إن أسباب الجريمة لا تنحصر في الإنسان وحده ولا في معيشته وحدها. فلو كانت المعيشة هي السبب الوحيد لكان الإنسان آلة صماء، ولو انحصر السبب في الإنسان لكانت كل محاولة لإصلاح الأوضاع سفهاً وعبثاً.

وإذا رجعنا إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية وجدناها على نوعين منها ما جاءت به النظرية القائلة بأن سبب الجريمة يكمن في نفس الإنسان (عوامل فردية) كقوله تعالى (فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ)[٣٤] وقوله تعالى (لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ)[٣٥] وقوله صلى الله عليه وسلم (حسن السيرة عنوان السريرة) (عند فساد العلانية تفسد السريرة) (من حسنت سريرته حسنت علانيته) ومنها مايدل بظاهره على ان الجريمة تتولد من البيئه والأوضاع الفاسدة في الوسط الاجتماعي ٠

الخاتمة

١. لقد تبين من استعراض النظريات التي أسست في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وعواملها أن الخطأ الذي وقعت فيه تلك النظريات والذي كان سبباً في توجيه الانتقاد إليها جميعاً هو أنها بالغت في التركيز على دور العامل الواحد باعتباره دافعاً يدفع الإنسان نحو ارتكاب الجريمة مع أهمال أثر العوامل الأخرى. وهذا الخطأ هو الذي دفع بعض أصحاب النظريات إلى اجراء تعديل في نظرياتهم كما حصل بالنسبة لنظرية لومبروزو والتي عدل فيها بعد انتقادها ولكنه ظل يدور في فلك العوامل الفردية، وكذلك الحال بالنسبة لـ (دي توليو) الذي لم يتمكن من الخروج من فلك العامل الواحد على الرغم من محاولاته لاجراء موازنة بين العامل الفردي والعوامل الاجتماعية والتي فسرت الجريمة تفسيراً اقرب الى الحقيقة بحرصه على التأكيد بأن شخصية الفرد بكل عناصرها العضوية والنفسية تلعب دوراً في الإفضاء على الإجراء وهو إلى ذلك لم يجحد عامل البيئة ولم يغفل دوره كعامل من العوامل المهيئة للإجرام ولأجل هذا التوازن عدت نظرية دي توليو الأكثر قبولاً من قبل علماء الإجرام.

٢. وان الخطأ الذي وقعت فيه النظريات المذكورة في تفسيرها للسلوك الإجرامي حدا ببعض علماء علم الإجرام إلى الدعوة لتبني العوامل التكوينية للسلوك الإجرامي ويقصدون بالعوامل التكوينية العامل المركب من عوامل نفسية وعوامل خارجية مستفيدين في ذلك من المعالجة الإسلامية لموضوع السلوك الاجرامي وعوامله وهو ما ذهب ودعا إليه الأستاذ الدكتور محمد شلال في كتابه (علم الإجرام والعقاب).

٣. إن مفهوم التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي حرصاً على بناء مجتمع عادل قائم على ضوابط أخلاقية على العكس من المفهوم الأوربي الذي يرى عدم التقيد بهذه الأخلاق ويدعو إلى الإباحية باعتبارها العلاج السليم للقضاء على الجريمة كما مرَّ في نظرية فرويد.

٤. إن الإنسان مخلوق مزدوج الطبيعة مزدوج الاستعداد ونعني بكلمة مزدوج على وجه التحديد أنه بطبيعة تكوينه مزود باستعدادات متساوية للخير والشر والهدى والضلال فهو قادر على التمييز بين ما هو خير وما هو شر وبالتالي فهو قادر أيضاً على توجيه نفسه

فالله سبحانه وتعالى أودع في الإنسان ذلك الاستعداد الفطري بقوله تعالى: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا۞ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا۞وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا).

المصــادر

[١] د. يسر أنور علي وآمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٠ ص٥١.

[٢] Ferri, Principi, Pi Dirtto criminology, torino, 1928 utctp. 100 et suiv.

[٣] محمد زكي أبو عامر –دراسة في علم الإجرام والعقاب دار المطبوعات ، الجامعة الاسكندرية، ط١، بيروت ١٩٨١، ص١١١.

[٤] محمد زكي أبو عامر ، المصدر السابق، ص١١١.

[٥] د. رؤوف عبيد – أصول علمي الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ،ط٤،القاهرة ١٩٧٧ ص ٧٩.

[٦] د. عبد الجبار عريم –نظريات علم الإجرام. مطبعة المعارف – بغداد ١٩٧٣ –ص٦٧.

[٧] القرآن الكريم، سورة المائدة، ج٦، الآيات (٢٧ –٣٠).

[٨] القرآن الكريم، سورة هود، ج١٢، الآيات (٤١ – ٤٧).

[٩] القرآن الكريم، سورة مريم، ج١٦، الآيات (٤١ – ٥٠).

[١٠] د. المستشار محمد فحتي – علم النفس الجنائي علماً وعملاً – مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،ط٤ ١٩٦٩ ، ص٣٠٠.

[١١] د. عبد الجبار عريم —مصدر سابق ، ص ١٨٠ وما بعدها.

[١٢] د. رؤوف عبيد – أصول علمي الإجرام والعقاب ،المصدر السابق –ص٢١٢-٢١٣، د. فوزية عبد الستار – مبادئ علم الإجرام والعقاب ، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٨ –ص٤٤.

[١٣] د. عبد الغني عبود –الإنسان في الإسلام والإنسان المعاصر ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ١٩٧٨ ص ٤٥ وما بعدها.

[١٤] القرآن الكريم، سورة التين، ج٣٠، الآية(٤).

[١٥] القرآن الكريم، سورة الإسراء، ج١٧، الآية (٧٠).

[١٦] د. صلاح مخيمر – المدخل الى علم النفس الاجتماعي – مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة – ١٩٧٤ –ص٨٧.

[١٧] Schfer Stephen: Introduction to Criminology. Virginia 1976. p 317

[١٨] محمد شلال حبيب – أصول علم الاجرام – مطبعة دار الحكمة ، بغداد ١٩٩٠ ص ١٢٣.

[١٩] د. يسر أنور والدكتورة آمال عثمان ، مصدر سابق ص٢٤١.

[٢٠] د. أحمد خليفة – مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي – القاهرة ١٩٦٩ ص ٨٧ – ٨٨.

[٢١] القرآن الكريم، سورة المائدة، ج٦، الآية (٢).

[٢٢] د. محمد شلال – مصدر سابق ص ١٣٢ – ١٣٣.

[٢٣] د. عوض محمد، مبادئ علم الإجرام – القاهرة ١٩٨٠ ص ٩٩.

[٢٤] د. محمد صبحي نجم – أصول علم الإجرام وعلم العقاب – دار الثقافة – بيروت، ٢٠٠٦ – ط١ ، ص٨٠.

[٢٥] د. محمد صبحي نجم – المصدر السابق ، ص ٨١.

[٢٦] د. محمد زكي أبو عامر ،المصدر السابق، ص١١٥.

[٢٧] د. محمد زكي أبو عامر ،المصدر السابق، ص١١٥.

[٢٨] نقلاً عن د.محمد شلال حبيب – المصدر السابق ص١٥١.

[٢٩] محمد زكي ابو عامر – المصدر السابق ص ١١٦، وانظر فوزية عبد الستار ، المصدر السابق، ص٦٦.

[٣٠] د. محمد شلال حبيب – أصول علم الإجرام، مصدر سابق ص١٤٣.

[٣١] القرآن الكريم، سورة المزمل، ج٢٩، الآيات ١ –٧.

[٣٢] للمزيد انظر د. محمد شلال حبيب – مصدر سابق ص ١٤٧.

[٣٣] د. عبد القادر عودة – التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول – القسم العام، القاهرة ص٣٥٥.

[٣٤] القرآن الكريم –سورة الحج –ج١٧ –الآية ٤٦.

[٣٥] القرآن الكريم –سورة الأعراف –ج٨ –الآية ١٧٩.